في إطار تسعة أجزاء لتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية

مؤتمر الأعمال «العربي الصيني» العاشر يختتم أعماله بإطلاق «إعلان الرياض»

شهد مشاركة أكثر من 4.500 شخصية مهمة ومؤثرة من 26 دولة على الساحتين العربية والصينية

تحت رعاية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، استضافة المملكة العربية السعودية الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة الثامنة لندوة الاستثمارات تحت شعار "التعاون من أجل الرخاء"، خلال الفترة 6/12/2023-11، في مدينة الرياض والذي يمثل الحدث الاقتصادي الأكبر من نوعه بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، وذلك في إطار متابعة تنفيذ أنشطة منتدى التعاون العربي الصيني، واستكمالاً للنتائج الإيجابية التي نتجت عن الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة السابعة لندوة الاستثمارات المنعقدة في الصين عام 2021.

وتأتي هذه الاستضافة – من المملكة العربية السعودية التي تقود دفة العمل العربي المشترك للفترة القادمة منذ ترأسها للقمة العربية – استكمالاً للجهود السعودية الناجحة في احتضان أول قمة عربية صينية، حيث أعطت مخرجاتها دفعة جديدة للتعاون العربي الصيني في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بفضل رغبة الطرفين الصادقة في الارتقاء بالتعاون إلى رحاب أوسع.

ويهدف المؤتمر – الذي رعاه الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، ونظمته وزارة الاستثمار السعودية، بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT)، واتحاد الغرف العربية، وعدد من الجهات الحكومية من الجانبين العربي والصيني – لتطوير العلاقات الاقتصادية، وتعزيز العمل المشترك المبني على المصالح المشتركة، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وتهيئة البيئة الاستثمارية بما يحقق مستهدفات التنمية المستدامة، وتنفيذ الرؤى التنموية الطموحة للدول العربية، ومبادرة الحزام والطريق الصينية.

وقد افتتحت أعمال المؤتمر بكلمة راعي المؤتمر، والتي ألقاها صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله آل سعود وزير الخارجية السعودي، تلاها كلمة لرئيس الجانب العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ثم كلمة لخو تشون خوا نائب رئيس الهيئة الاستشارية السياسية الشعبية الصينية ، ثم كلمة لوزير الاستثمار السعودي المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح.

وحضر المؤتمر الذي يُعد أكبر تجمع عربي صيني للأعمال والاستثمار ما يزيد عن (3500) من صناع القرار، وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الجهات الحكومية والمنظمات العربية المتخصصة، والقادة والتنفيذيين، ونخبة واسعة من المستثمرين، وكبار رجال الأعمال، والمختصين، ومؤسسات تنمية التجارة والاستثمار والمؤسسات البحثية والصناعية والتجارية من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، والمهتمين بالعلاقات العربية الصينية من أكثر من (26) دولة مشاركة، لمناقشة الرؤى الاستراتيجية لديهم، وعرض وجهات نظرهم حول الفرص والإمكانات التي تحفل بها مجموعة من القطاعات الواعدة مثل؛ الطاقة المتجددة، والتصنيع المتقدم، والخدمات اللوجستية، والاتصالات، والتقنيات الرقمية المتطورة وغيرها، وذلك لتعزيز الشراكة الاستراتيجية العربية الصينية، وفرص الموائمة مع مبادرة الحزام والطريق، في مجالات الاستثمار، والتجارة، والعمل على الارتقاء بهذه الشراكة نحو مزيد من الازدهار والنمو والتقدم.

وناقش المؤتمر – الذي شارك فيه أكثر من (150) متحدثاً من الوزراء وقادة الشركات الكبرى، في الصين والدول العربية – على مدار يومين مجالات التعاون المشتركة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة، وعُقد (9) جلسات حوارية، ركزت (الجلسة الأولى) على "الاستثمار والتمويل مع مبادرة الحزام والطريق"، وناقشت (الجلسة الثانية) "الطاقة النظيفة والمتجددة – السبيل لخفض الانبعاثات"، ونظراً لأهمية القطاع السياحي فقد خُصصت (الجلسة الثالثة) لهذا القطاع تحت عنوان "السياحة والترفيه من أجل التنوع"، أما (الجلسة الرابعة) فدار محورها حول "الأمن الغذائي والزراعة – مفتاح لإطلاق العنان للتنمية"، في حين عُقدت (الجلسة الخامسة) بعنوان "الصناعة، والتعدين والمعادن – قطاعات رئيسية لمستقبل واعد"، وكانت (الجلسة السادسة) مخصصه للحديث عن "بناء المرونة في اللوجستيات وسلاسل الإمداد والبنية التحتية"، في حين خُصصت (الجلسة السابعة) لمناقشة "الرعاية الصحية، والأدوية الحيوية"، فيما كانت (الجلسة الثامنة) بعنوان "الاقتصاد الرقمي والذكاء الصناعي – إطلاق العنان للإنتاجية والنمو"، وناقشت (الجلسة التاسعة) "القطاع المالي لدعم نمو الأعمال التجارية العربية الصينية"، كما تضمن برنامج المؤتمر عقد (18) ورشة عمل وعدد كبير من اللقاءات الخاصة والفعاليات الجانبية، الهادفة للتعريف بالمشروعات النوعية والتقنيات الحديثة المبتكرة والجهات التي تلعب دوراً مهماً في تكثيف التعاون الاستثماري والتجاري بين الصين والعرب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة الحالية والمستقبلية.

كما تم خلال أعمال المؤتمر توقيع عدد (23) اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين، زادت قيمتها الإجمالية عن (١٠) مليار دولار أمريكي. كما يتطلع الجانب العربي والجانب الصيني إلى استكمال التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة بين الجانب الصيني والدول العربية، وتحديث اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار المتبادلة بين الجانب الصيني والدول العربية.

وقد أشاد الجانب الصيني والدول العربية بما حققته التجارة الدولية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية من مستويات مميزة في عام 2022م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها حوالي (1.6) تريليون ريال (430 مليار دولار) بنمو بلغ نسبته (31 %) مقارنة بالعام 2021م، وتطلعهما إلى زيادة هذه النسبة بما يحقق طموح القطاع الخاص لدى الجانبين، كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، في عام 2021م، حوالي (3) تريليونات وستمائة مليار دولار، (12٪) منها من العالم العربي، وهي تضم نجاحات متميزة في مجالات الطاقة والبتروكيميائيات، مع توجّه لتعزيز هذه النجاحات لتشمل قطاعات أخرى، وبينما نما الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الخارج بمعدل (20 %) سنوياً لم ينل العالم العربي سوى (23 مليار دولار) فقط وهو ما تطمح الدول العربية إلى الرفع منه.

وقد توصل الجانب العربي والصيني في ختام الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثامنة لندوة الاستثمارات إلى التوافقات التالية:

1. تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية وغيرها ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل، والارتقاء بها لخدمة المصالح المشتركة والإسهام في تحقيق تطلعات الجانبين في إطار رؤى وإستراتيجيات الدول العربية ومبادرة الحزام والطريق الصينية، واستمرار العمل على معالجة التحديات التنموية المشتركة، والدعوة لإطلاق طريق حريرٍ عصرية جديدة.

2. استكشاف المزيد من الفرص الجديدة لتعزيز التعاون والاستثمار بجميع المجالات الاقتصادية، بما في ذلك المشاريع النوعية ذات الأولوية للجانبين.

3. استمرار المشاركة الفعالة في التعاون العربي الصيني العربي في المجالات النوعية كالطاقة، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال والاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتشجيع الشركات العاملة والمؤسسات المتخصصة من الجانبين على تعزيز التواصل والتعاون بمجالات الصناعات المتقدمة والحيوية، والاتصالات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وشبكة الإنترنت الصناعية والتجارة الإلكترونية والمدن الذكية وغيرها.

4. تشجيع الشركات والمؤسسات البحثية والتطوير من الجانبين للتواصل بشكل دوري، للمساهمة في التحول والتنوع الاقتصادي، وتعزيز تبادل المعلومات حول مشاريع الاستثمار وأطرها القانونية والسياسات الاستثمارية المتعلقة بتلك المشاريع، والعمل على ترويجها وتقديم الدعم اللازم لها، والاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال البحث العلمي والابتكار.

5. التأكيد على أهمية الموارد البشرية في العالم العربي لإطلاق طاقات التعاون بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، وتبادل الخبرات وتنظيم الدورات التدريبية للتدريب التقني وبناء القدرات.

6. تثمين تجاوب الجهات الصناعية والتجارية العربية والصينية لما دعت إليه الحكومات، ودورها في تعميق التضامن والتعاون والدعم السياسي وتعزيز تبادل المعلومات واستئناف حركة تبادل الأفراد بشكل ملائم ومنتظم، وتسريع وتيرة استئناف العمل والإنتاج، والعمل على استقرار الأسواق المالية وسلاسل الإمداد.

7. العمل على معالجة الآثار السلبية لجائحة كورونا، والركود الاقتصادي العالمي، وتداعيات الأزمة الأوكرانية كأولوية للمجتمع الدولي والانتعاش الاقتصادي.

8. العمل على تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف وفقاً لقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

9. التأكيد على أهمية تخفيض انبعاثات الكربون التي التزمت بها كلٌ من الدول العربية والصين حتى عام 2060م، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى إضافة نحو (1000) جيجا واط من الطاقة المتجددة تضاف إلى المنطقة العربية ومنطقة أفريقيا، وهذا يعطي القطاع الخاص في الوطن العربي والصين فرصًا سانحه للتوسع في الاستثمارات في سلسلة القيمة في هذا المجال.

هذا وأعرب المشاركون في المؤتمر عن خالص شكرهم وتقديرهم لقيادة المملكة العربية السعودية على رعايتها واستضافتها للدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثامنة لندوة الاستثمارات، ودعمها لهذا المؤتمر مما ساهم وبمشاركة الجانبين في إنجاح أعماله وتحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على اقتصاداتها.

واتفق الجانبان على عقد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة التاسعة لندوة الاستثمارات في الصين في العام 2025.

جانب من جلسات المؤتمر

الفعالية شهدت توقيع اتفاقيات بقيمة إجمالية تزيد على 10 مليارات دولار

«آرثر دي ليتل» يحدد إستراتيجيات زيادة عوائد الاستثمار في «البحث والتطوير»

أطلقت "آرثر دي ليتل"، شركة الاستشارات الإدارية الرائدة على مستوى العالم، تقريرها العالمي لمؤشر التميّز في إدارة الابتكار لعام 2023، والذي أشار إلى أنه رغم الاستثمارات التي تضخها الشركات في مجال البحث والتطوير والبالغة تريليوني دولار، إلا أن العوائد المالية الناتجة عن الابتكار انخفضت عبر مختلف قطاعات الأعمال منذ عام 2012، كما سجلت الشركات انخفاضاً بنسبة 33% في معدل الرضا عن أداء مؤشر الابتكار لديها خلال الفترة نفسها.

وتتيح الأبحاث التي تقدمها "آرثر دي ليتل" وتركز على ممارسات التميّز في مجال الابتكار، وذلك منذ 25 عاماً حتى الآن، للشركات تقييم ومراجعة وقياس تقدمها على صعيد أدائها في مجال الابتكار مقارنةً بنظرائها، ما يسمح لها بالتالي بالحصول على رؤى جديدة وإجراء التغييرات المناسبة في المجالات الرئيسة التي يمكن أن تعزز بشكل كبير مؤشر الابتكار لديها. وأشار التقرير إلى أن الشركات التي تتغلب على التحديات الرئيسة في مجال البحث والتطوير وتنجح في تطوير ممارسات متقدمة لإدارة الابتكار ستحقق فوائد على المدى الطويل وستنجح في زيادة العائد على الاستثمار في البحث والتطوير 30% في المتوسط.

وقال بين ثوريو أليمان، شريك في آرثر دي ليتل: "ينصب تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها وتسريع وتيرة النمو المدفوع بالابتكار. ورغم تحسّن قدرات إدارة الابتكار في السنوات الأخيرة، إلا أن الشركات لم تواكب دائماً أفضل الممارسات الدولية في مجال الابتكار. ويمكن للشركات في دول الخليج تحسين ممارساتها في مجال الابتكار من خلال تطبيق التقنيات الجديدة وتوظيف الإمكانيات التي تتمتع بها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات والشركات تحقيق قفزات نوعية في رحلة الابتكار من خلال تسخير منظومة الابتكار وتعزيز أوجه التعاون والشراكات بدلا من التركيز بشكل كامل على تعزيز البحث والتطوير الداخلي والابتكار".

وتشمل النتائج الرئيسية لأحدث تقارير مؤشر الابتكار من "آرثر دي ليتل" ما يلي:

تؤدي الممارسات الابتكارية التقليدية إلى نتائج ضئيلة للشركات، وذلك بالرغم من التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، والتغيرات الديناميكية في السوق، والتي تتطلب من الشركات التمتع بقدرات ابتكارية متقدمة لمواكبة التحولات وتعزيز المكانة التنافسية.

يُمكن للشركات التي تمتلك ممارسات متطورة في مجال إدارة الابتكار أن تُحدد بدقة العوامل التي تعرقل تقدمها، وتجاوزها وتحقيق عوائد كبيرة من الإنفاق في مجال البحث والتطوير".

تُعد زيادة الإنفاق في مجال البحث والتطوير فكرة سيئة وتتسبب في انخفاض عوائد الابتكار – إلا في حال كانت ممارسات الشركة في مجال إدارة الابتكار تحظى بتصنيف ضمن المراتب المتقدمة في مؤشر آرثر دي ليتل؛ إذ يمكن لثلاثة أرباع الشركات أن تحقق نسبة أفضل من العوائد من خلال تحسين قدراتها في مجال إدارة الابتكار.

ومن جانبه قال عدنان مرحبا: شريك ومسؤول ممارسات قطاع الطاقة والمرافق في «آرثر دي ليتل» الشرق الأوسط: "يمكن للشركات تحقيق قيمة كبيرة من خلال تحديد الملكية الفكرية أو إجازة أو تسويق الملكية الفكرية (براءات الاختراع وغيرها من أشكال الملكية الفكرية) في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، من خلال تبسيط اللوائح والاجراءات الأخرى في المنظومة الأوسع للابتكار".

وتشمل العوامل المعززة الأكثر شيوعاً لأداء الابتكار ما يلي:

• التحلي بالجرأة فيما يتعلق بالابتكارات الثورية، تفضل الشركات الاستثمار في التحسينات التدريجية، بينما تتحلى الشركات التي تحقق قدراً كبيراً من العائدات نتيجة ممارسات الابتكارية بالجرأة لدخول مجال جديد تماماً في السوق، أو اتباع نموذج جديد للأعمال والاستثمار بقدر أكبر نسبياً في ذلك المجال. وأضاف مرحبا: "هذا مجال يمكن القول إن الإمارات خطت فيه خطوات كبيرة من خلال إطلاق المزيد من المشاريع الطموحة المبنية على رؤى مستقبلية مقارنة ببقية دول العالم لأنها تمضي بوتيرة متسرعة نحو الانتقال بعيداً عن الاقتصاد القائم على الموارد".

• تبني نماذج الأعمال الابتكارية، فالعمل مع المنظومة، أو إيجاد قطاعات جديدة في السوق، أو دمج المنتجات والخدمات بطريقة جديدة، أو العمل على تطوير القدرات التي تتصدى لـ "احتمالية ظهور منافس يربك السوق" بهدف حماية الشركة من المخاطر المستقبلية، ليست سوى بعض الأساليب القليلة لإدارة نموذج الأعمال الابتكاري وتعزيز قيمته، لا سيما في القطاعات التقنية سريعة النمو.

• سد فجوة إدارة الابتكار في الشركات، رصدت آرثر دي ليتل اختلافات واسعة النطاق بين قدرات أداء الابتكار في وحدات الأعمال المختلفة لدى للشركات؛ ما يدل على عدم مشاركة أفضل الممارسات فيما بينها. وقد يسهم اتباع نهج موحد على مستوى الشركة بأكملها، مع تطبيق الحوافز ومؤشرات الأداء الرئيسية لدعم هذا النهج، في غرس ثقافة الابتكار المشتركة التي ستؤدي بدورها إلى تعزيز عائدات الاستثمار من البحث والتطوير.

«أوبك»: الطلب على النفط سيزيد بـ900 ألف برميل يوميا

توقعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أمس الثلاثاء ارتفاع الطلب العالمي على خامات (أوبك) خلال العام الحالي بمقدار 900 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

جاء ذلك في التقرير الشهري للمنظمة مبينة أن هذا الطلب سيظل في عام 2023 بدون تغيير عن التقييم السابق عند 29ر3 مليون برميل يوميا.

وأضاف التقرير أن إنتاج الدول ال13 الاعضاء في (أوبك) من الخام انخفض في مايو الماضي بمقدار 464 ألف برميل في اليوم ليصل الى 28ر06 مليون برميل يوميا.

وحول أسعار النفط ذكر التقرير أن سعر سلة (أوبك) المرجعية (ORB) هبط بمقدار 8ر31 دولارات أو 9ر9 في المائة إلى 75ر82 دولارا للبرميل في مايو الماضي.

كما انخفض سعر برنت القياسي بمقدار 7ر68 دولارات او 2ر9 في المئة الى 75ر69 دولارا للبرميل وانخفض خام غرب تكساس بمقدار 7ر82 دولارات او 9ر8 في المئة الى 71ر62 دولارا للبرميل في المتوسط.

وتناول تقرير (أوبك) معدلات النمو الاقتصادي العالمي مرجحا أن تصل إلى 2ر6 في المئة للعام الحالي بعد أن كانت 3ر3 في المئة لعام 2022 .

ويتوقع التقرير ذاته استمرار الاقتصاد العالمي في اجتياز عوامل عدم اليقين بما في ذلك التضخم المرتفع وارتفاع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ومستويات الديون المرتفعة في العديد من المناطق.

ووفقا للتقرير تم تعديل توقعات النمو الاقتصادي الأمريكي لعام 2023 بزيادة بنسبة 1ر0 في المئة لتقف عند 1ر3 في المئة بعد نمو بنسبة 1ر2 في المئة لعام 2022.

في حين ان توقعات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو لعام 2023 تشير إلى انها ستستقر عند 8ر0 في المئة بعد نمو بنسبة 5ر3 في المئة لعام 2022.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الصيني ذكر التقرير انه سيظل عند 2ر5 في المئة للعام الحالي بعد نمو بنسبة 0ر3 في المئة عام 2022.

وتشير التقديرات إلى أن المعروض النفطي من خارج (أوبك) قد نما بمقدار 9ر1 مليون برميل يوميا.

كما كشف التقرير عن أن المحركات الرئيسة لنمو المعروض من النفط في الاسواق العالمية هي الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكندا وكازاخستان وغويانا فيما من المتوقع تراجع المعروض النفطي لاسيما من روسيا.